شخص يجوز ان يكون اماما ولا يجوز ان يكون مأموما وهو الاعمى الاصم
الجعد ان يكون اماما لانه مستقل بافعاله نفسه لا مأموما لانه لا طريق
له الى العلم باتقالات الامام الا ان يكون الى جنبه فقد يعرفه بالاتقالات
ذكره المحبي في الفروق ونقله عن نص الشافعي **باب صلاة المسافر**
ضابط قال البلقيني في المذهب لا يقصر في سفر قصير الا في موضع
على الاصح وموضعين على رأي الاول خرج قاصدا سفرا طويلا ثم نوى الاقامة
في وسط الطريق اربعة ايام فصاعدا او نوى مرحلة مثلا فالاصح انه يرخص
تمام يدخل الحد الثاني ان يكون سفره مرحلة وقصد الذهاب والرجوع بلا اقامة
ففي وجه يقصر الثالث اجاز الشافعي في قول القصر في السفر القصير
مع الخوف **ضابط** قال في التلخيص لا يجوز لاحد ان يصلي اربع ركعات
في كل ركعة سجدة الا في مسئلة واحدة وهي مسافر يصلي الظهر بنية القصر
فسها وصلى ركعتين وفي كل ركعة سجدة اجزاه وعليه سجدتا السهو ولذلك صلاة
الجمعة مثلها **ضابط** قال في التلخيص كل من احرم خلف مقيم لزمه الاتمام
الا في مسئلة واحدة وهي ما اذا بان الامام محدثا او جنبا **باب صلاة**
الجمعة ضابط كل عذر اسقط الجماعة اسقط الجمعة الا المرض العاصف فان
شرطها الليل والجمعة لا تقام ليلا **ضابط** الناس في الجمعة اقسام الاول من تلزمه
وتنعقد به وهو كل ذكر صحيح مقيم متوطن مسلم بالغ عاقل حر لا عذر له الثاني من لا
تلزمه ولا تنعقد به ولكن يصح منه وهو العبد والمرأة والخنثى والصبي والمسافر
الثالث من تلزمه ولا تنعقد به وذلك اثنان من دار خارج البلد وبينهما
الذاهو من زاد اقامته على اربعة ايام وهو على اربعة اسفار الرابع من لا تلزمه ولا
تنعقد به وهو المعذور بالاعذار السابقة **ضابط** قال في المهمات
من لا تجب عليه الجمعة لا تنعقد به الا المريض ومن في طريقه مطر او وحل ومن تجب
عليه تنعقد به الاثنين ودكر السابعين **ضابط** قال الكتاني في البغال
ليس لنا صلاة تدخل الكفاية في تركها استحسانا الا الجمعة فانه يستحب لمن تركها
بغير عذر ان يتصدق بدينار او نصف دينار لحديث بذلك قاله الماوردي
ضابط قال في شرح المهذب قال الغزالي ابو الطيب لا ينعقد الفساد
الجمعة عند الشافعي في غير بنيا الا في مسئلة واحدة وهي ما اذا انهدمت ابنيته

القرية فاقام اهلها على عمارتها فانه تلزمهم الجمعة فيها لانه محل استيطانهم سواء
كانوا في سفاين ومطالم ام لا **باب صلاة العيد ضابط** ليس
لنا موضع نسن فيه صلاة العيد الا الحاج بمنى **باب صلاة الاستسقا**
قال ابن القطان ليس في باب الاستسقا مسئلة فيها قولان غير مسئلة واحدة
وهي ما اذا لم يسقوا في المرة الاولى واراد والاستسقا فانهم يخرجون
من الغد اه بتاهبون بصيام لانه ايام وغيم مرة اخرى فيه قولان للشافعي
قال في شرح المهذب وبصلاته مسئلة تكيس الرافعي فيها ايم قولين
باب صلاة الجنازة ضابط قال في اللباب الموتى اقسام
الاول من لا يغسل ولا يصلى عليه وهو الشهيد والمحكوم الثاني من يغسل
ولا يصلى عليه كالكافر والسقط اذا لم يستهل وام يتحرك الثالث من يصلى
عليه ولا يغسل وهو من تعذر غسله كالمجوسي من تعذر فيهم ولد امن مات
وليس هناك الا جنبيه او علمه الرابع من يغسل ويصلى عليه وهو من عداهؤلاء
باب الزكاة قاعدة قال الاصحاب الزكاة اما ان تتعلق بالبدن او
بالمال فالاول زكاة الفطر والثاني ان تعلقت بعين المال فهي المتعلقة بالقيمة وهي
زكاة التجارة وان تعلقت بذات المال فالمال ثلاثة اقسام حيواني ومعدني
ونباتي فالحيوان لا زكاة في شيء منه الا في النعم والمعدن لا زكاة في شيء منه الا في النقدين
والنباتي لا زكاة في شيء منه الا في المقتات **ضابط** لا يعتبر الحول في الزكاة
في سبعة اشياء زكاة الزروع والثمار والمعدن والركاز والفطر وزكاة الزرع في
التجارة والسخال اذا ملكها وكان النصاب **قاعدة** المبادلة توجب استئناف
الحول الا في موضعين احدهما في التجارة اذا بادل سلعة التجارة بمثلها او اشترى
في التجارة بعض النصاب من السلعة لها الثاني في العرض اذا بادل احد
النقدين بالآخر على الصحيح **قاعدة** لا يجتمع زكاتان في مال الا في ثلاث مسايل
الاولى عبد التجارة فيه زكاة الفطر والثانية نخل التجارة يجب زكاة الثمر وزكاة
التجارة وفي القيمة الثالث من اقترض دينارا فاقام عنده حولا عليه زكاة وعلى
مالكه ومسئلة الفطر اذا تملكها حولا **قاعدة** لا توخذ القيمة في الزكاة الا في اربعة
مواضع احدها زكاة التجارة الثانية الجبران والثالث اذا وجد في ماشية من الابل
المخاض ونباتا للبون فاعتقد الساعي ان الاحبط المخاض فاخذها ولم يقبل ولا شيء